

في أول انتخابات برلمانية يخوضها الشعب المصري بعد الإطاحة بنظام الرئيس السابق "محمد حسني مبارك"، اختلفت التوقعات حول صورة مجلس الشعب القادم في مصر إلا أن الإقبال الشعبي على المشاركة في العملية الانتخابية ربما قد فتح الباب أمام مصر لدخول حقبة جديدة في تاريخها الحديث ولكن بعد مرورها باختبار صعب، قالت عنه الصحافية "أبيجيل هوسلورنر" - مراسلة مجلة تايم الأمريكية من القاهرة - : إنه "اختبار لكل من الديمقراطية الوليدة التي لا تزال تتخبط وكذلك اختبار بالنسبة للحكام العسكريين الذين يواجهون مطالبات لتقديم استقالتهم".

وفي مقال لها تحت عنوان "لعبة الانتظار المتوتر في مصر.. ماذا على المحك في الانتخابات؟"، قالت هوسلورنر:

بينما تتوجه مصر إلى صناديق الاقتراع في أول تصويت ديمقراطي لها منذ الإطاحة بالرئيس "حسني مبارك" في فبراير، يبدو أن المجلس العسكري الحاكم قد اجتاز العاصفة في الوقت الراهن.

ويقول "سمير شحاتة" - أستاذ السياسات العربية بجامعة "جورج تاون" الأمريكية والموجود حالياً في مصر - : "إن لديهم عينا سوداء لا شك في ذلك"، وأضاف أن الأيام التسعة الماضية من المواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن المصري - التي خلفت 41 قتيلاً وأكثر من 2000 مصاب - قد أضرت بالتأكيد بصورة المجلس العسكري على الأقل بالنسبة لبعض المصريين. وفي ميدان التحرير، حيث يجتمع الآلاف للاحتجاج وذلك لليوم التاسع على التوالي، حيث واصل المتظاهرون إلقاء اللوم في العنف على المجلس العسكري، وذلك بالرغم من أن قوات الشرطة هي من شن معظم الهجمات ضد المتظاهرين. بالرغم من ذلك قال شحاتة: "في النهاية، لا يزالون باقين". إلا أن الجدول الزمني لنقل السلطة إلى المدنيين قد تقدم موعده إلى شهر يوليو المقبل، غير أنه حتى ذلك الحين سيظل الجيش متولياً لإدارة البلاد.

الاختبار الصعب

إن الانتخابات في مصر ستكون بمثابة اختبار لكل من الديمقراطية الوليدة التي لا تزال تتخبط وكذلك اختبار بالنسبة للحكام العسكريين الذين يواجهون مطالبات لتقديم استقالتهم من قبل آلاف المصريين المتجمهرين في احتجاجات في أنحاء البلاد. وقبل ساعات من التصويت، كان الوضع الأمني يوصف بأنه غير كثيف في أحسن الأحوال. ويرى المحللون أنه من المستبعد أن يفتح الجيش - أو حتى قوات الأمن المركزي التي تورطت في غزوات الأيام الماضية في هجمات عنيفة ضد المتظاهرين - النار على المتظاهرين بينما يتوجهون إلى صناديق الاقتراع، إلا أن مصر ستظل تكافح من أجل اجتياز الإرث الانتخابي البغيض الذي اتسمت به حقبة مبارك، والذي كان يشارك فيه أنصار المرشحين والأحزاب المتنافسة عملياً في ترهيب الناخبين وكذلك في عمليات التروير والعنف.

وقد كانت حملة حزب الحرية والعدالة الإسلامي التابع للإخوان المسلمين واحدة من بين الحملات الانتخابية الأكثر فاعلية وتنظيماً خلال الشهور التي أعقبت الإطاحة بمبارك، كما أنه من المتوقع إلى حد كبير أن يحصل على نصيب معتبر من أصوات الناخبين. أما الأحزاب الليبرالية - والكثير منها تأسس حديثاً منذ الثورة - فقد اشتكت من أن جماعة الإخوان ذات الثلاثة وثمانين عاماً لديها الأفضلية نظراً لعملها لسنوات في تنظيم المعارضة تحت أنظار نظام مبارك القمعي. لكن أعضاء الإخوان قد لفتوا الانتباه إلى أنها الجماعة الوحيدة التي تتمتع بجاذبية جماهيرية؛ فعلى مدار سنوات حشدت الجماعة أعضاء جدد لها على مستوى المجتمع المحلي؛ في المساجد والجامعات والجمعيات الخيرية. كما تمكن زعمائها من كسب مصداقية في الشارع من خلال عقوبات السجن التي قضوها في ظل حكم مبارك. وربما راهن الإخوان المسلمون على تلك الشعبية في الشارع الأسبوع الماضي عندما اتخذوا قراراً بعدم المشاركة في الاحتجاجات الواسعة بميدان التحرير وفي أنحاء البلاد بالرغم من انضمام أحزاب أخرى للمواجهات مع الجيش بهدف الطعن في قبضته على السلطة. وجاء على لسان المهندس "أسامة حسني"، وهو مهندس كهربائي زار اعتصام ميدان التحرير: "أعتقد أن الإخوان المسلمين ينتظرون ليروا ماهية المناخ السياسي، ويعتقدون أن أناساً هنا يريدون تأجيل الانتخابات".

واتهم العديد من نشطاء التحرير من الليبراليين الإخوان المسلمين إما بعقد صفقة مع الجيش قبيل الانتخابات أو بتقديم أهدافهم السياسية على مصير ومستقبل البلاد. ويرى شحاتة أن ذلك التوجه أضربهم على الأرجح في بعض الدوائر الانتخابية، ولكن ليس بالضرورة أنها أضرتهم سياسياً. وهو ما عبّر عنه قائلاً: "أعتقد أنهم يلعبون لعبة سياسية معقدة، وأنهم ربما يدركون مصالحهم أكثر من أي شخص آخر".

الإقبال الشعبي

وحول مدى الإقبال الشعبي للمشاركة في الانتخابات المصرية في مراحلها المختلفة والتي بدأت يوم 28 نوفمبر، قالت هوسلورن: إن من لعب بذكاء ربما سيتضح في الواقع عندما تخرج القاهرة والإسكندرية والعديد من المدن الرئيسية الأخرى إلى صناديق الاقتراع في المرحلة الأولى في سباق الانتخابات البرلمانية. (وستجرى المرحلة الثانية في 14 ديسمبر). وذكرت وكالة الأنباء الرسمية يوم الأحد أن الحاكم العام في البلاد المشير "محمد حسين طنطاوي" قد حذر من عواقب "وخيمة للغاية" ما لم تتجاوز مصر أزمة الاحتجاجات الأخيرة وتمضي قدماً في عمليات التصويت.

ويصعب ارتفاع نسبة المشاركة في العملية الانتخابية في مصلحة المجلس العسكري بدرجة كبيرة. ويقول شحاتة: إن "الإقبال الشديد بمثابة تصديق على شرعية الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي ومن ثم تظهر قبولاً لما سبق وأقره الجيش". إلا أن شحاتة لا يتوقع أن توازي نسبة الإقبال على المشاركة الانتخابية في مصر نظيرتها في تونس؛ والتي بلغت نسبة الإقبال فيها 90% الشهر الماضي في أول انتخابات لها منذ الإطاحة بحاكمها الديكتاتوري "زين العابدين بن علي" في الشتاء الماضي. ويضيف شحاتة: "أرى أنه إذا ما تخطت نسبة الإقبال 50%، فإن (المجلس الأعلى للقوات المسلحة) سيكون مبهتجاً.. أما إن بلغت أقل من 50% - مثل أن تكون 30% أو نحو ذلك - سيكون ذلك بمثابة إدانة للعملية".

أما فيما يتعلق بمن يحصد الفوز، فإن الجيش ربما يفضل أن ينتظر ويرى. ويعتقد المحللون والنشطاء أن المجلس العسكري سوف يعمل مع أي حكومة تقبل الإبقاء على سلطة الجيش وحصانته النسبية واستقلالته التامة عن الرقابة البرلمانية والقضائية. وسيتم تشكيل لجنة دستورية لصياغة دستور جديد في غضون الشهور المقبلة في أعقاب الانتخابات البرلمانية.

وقد كانت التيارات الإسلامية، ومن بينها الإخوان المسلمون من بين أشد منتقدي المبادئ "فوق الدستورية" المقترحة والتي من شأنها أن تحدد وضع الجيش جيداً قبل صياغة دستور جديد. ولكن في حال انقسمت الأصوات، كما من المحتمل أن يحدث مع وجود آلاف المرشحين المستقلين في الاقتراع البرلماني، فإن الفائزين ربما سيظلون يمثلون تهديداً أقل لسلطة المجلس العسكري الحاكم عن ميدان التحرير. وتوقع شحاتة شكل البرلمان قائلاً: "سنشهد برلماناً متنوعاً بممثلين للعديد من الأحزاب السياسية والتيارات المختلفة دون وجود مجموعة واحدة كغالبية... وربما سيجعل ذلك من السهل على المجلس العسكري التفرقة والسيادة. كما سيجعل كذلك من الصعب على البرلمان التوافق على مسار إصلاح واحد للعمل".

كاتب المقالة : أبيجيل هوسلورن/ مجلة تايم الأمريكية ترجمة/ شيماء نعمان

تاريخ النشر : 30/11/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfara.com